

نشر الكتب في الجزائر: الأزمة والآفاق

Summary of “Book Publishing in Algeria:
Crisis and Prospects”

العمرى راجعي¹

¹ جامعة الجزائر 2 بلقاسم سعد الله، lamri.radjai@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2025 / 11 / 03 تاريخ القبول: 2025 / 11 / 29 تاريخ النشر: 2025 / 12 / 16

Abstract:

This study by Rajai El-Omari provides a comprehensive historical and analytical overview of book publishing in Algeria, tracing its evolution from the colonial era to the present day. The paper examines the structural, cultural, and economic factors that have shaped the Algerian publishing industry and discusses the persistent crises that hinder its development, along with potential pathways for improvement.

Keywords:

Publishing in Algeria; printing; publishing houses; French colonialism; the book crisis.

الملخص:

تقدم هذه الدراسة لمحة تاريخية وتحليلية شاملة عن صناعة النشر في الجزائر، متبعةً تطورها منذ الحقبة الاستعمارية وحتى يومنا هذا. كما تتناول العوامل الهيكلية والثقافية والاقتصادية التي شكلت هذه الصناعة، وتناقش الأزمات المستمرة التي تعيق تطورها، إلى جانب سبل تحسينها.

الكلمات المفتاحية: النشر في الجزائر؛ الطباعة؛ دور النشر؛ الاستعمار الفرنسي؛ أزمة الكتاب .

مقدمة:

اهتمت هذه الدراسة بموضوع نشر الكتب في الجزائر وما يشوبه من معوقات وعراقيل مختلفة، حيث أن وضعية النشر في الجزائر تعاني سلسلة من الأزمات والتحديات ومحاولة استشراف مستقبل صناعة النشر في ظل هذه الطفرة النوعية والتطورات التكنولوجية الحاصلة في كل المجالات ومحاولة اقتراح حلول فعالة قد تساعد في فتح آفاق ورؤى جديدة لهذا المجال.

لقد وصلت الطباعة والنشر إلى الجزائر متأخرًا، في القرن التاسع عشر فقط، وبشكل رئيسي من خلال مطبعة هاشيت في قسنطينة. خلال فترة الاستعمار الفرنسي، خضع النشر لسيطرة المؤسسات الفرنسية، التي سعت في المقام الأول إلى نشر الثقافة الفرنسية مع قمع التعبير الفكري الجزائري. بعد الاستقلال عام 1962، حاولت الدولة الجزائرية استعادة قطاع النشر وتأميمه من خلال إنشاء دور نشر عامة مثل *SNED* (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع)، إلا أن هذه الجهود واجهت صعوبات هيكلية وإدارية.

وقد سعت الجزائر إلى إرساء سياسة وطنية للنشر. أُنشئت بين عامي 1962 و1976 العديد من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع (ANEP)، والمؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع (ENAP)، والمؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع (ENAL)، بهدف التحكم في الطباعة والتوزيع والمعلومات. ومع ذلك، ورغم هذه المبادرات، ظل قطاع النشر معتمداً بشكل كبير على الدولة، مع محدودية الابتكار وضعف آليات السوق. كانت المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع (SNED) بمثابة دار النشر الرئيسية، إلا أن ضعف الكفاءة، ونقص التدريب المهني، والاعتماد الاقتصادي على الواردات أضعف استدامتها.

وفي ثمانينيات القرن الماضي، دخل القطاع في أزمة حادة لأسباب متعددة منها التدهور الاقتصادي عقب انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة الدينار، ارتفاع معدلات الأمية وضعف ثقافة القراءة بين السكان، ضعف الكفاءة التنظيمية، لا سيما بعد إعادة هيكلة شركة SNED عام 1982 وتحويلها إلى أربع شركات أصغر، وفقدان احتكار الدولة عام 1988 دون ظهور بدائل قوية من القطاع الخاص.

ومع تحرير الاقتصاد، بدأ ظهور دور النشر الخاصة في الجزائر. إلا أنها واجهت تحديات عديدة، منها ارتفاع تكاليف استيراد الورق ومواد الطباعة، ونقص المحررين المؤهلين، وضعف الدعم المؤسسي. وتعمل العديد من دور النشر كبائعي كتب أو مستوردين أكثر منها منتجين للأعمال الجزائرية الأصلية. وقد أدى غياب سياسة وطنية متماسكة للكتاب، ونقص الدعم المقدم للمؤلفين، إلى تفتت وهشاشة مشهد النشر.

الإشكالية: ماهي صعوبات وعراقيل نشر الكتاب في الجزائر؟ ماهي الحلول المقترحة؟
المنهج المنهج: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه المناسب لعملية وصف وتحليل جميع البيانات المتعلقة بصناعة النشر العلمي.

2. الخلفية التاريخية.

لم تدخل الطباعة إلى العالم العربي إلا في القرن الثامن عشر.
ولم تتعرف الجزائر على الطباعة إلا ابتداء من القرن التاسع عشر، وكانت أهمها مطبعة "العجيرية" التي تقع في قسنطينة، وتطورت حتى وصول الفرنسيين.
ولم يكن نشر الكتاب بمنأى عن التأثير الاستعماري، إذ كان يشكل الرسول الرئيسي للقيم الثقافية للبلاد.

تجدر الإشارة إلى أنه في بداية الغزو الاستعماري، كانت دور النشر هاشيت وأ. كولين (التي كان مقرها في فرنسا) هي التي كانت تحتكر التسويق من أجل قمع الثقافة الجزائرية ونشر الثقافة الفرنسية.

في عام 1848، أسست شركة هاشيت المكتبة المركزية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي استمرت حتى عام 1966.

تمثل فترة 1940 ظهور كتابنا (الصالحى محند الشريف، عمروش، كاتب ياسين، مولود معمري، مالك بن نبي،....)

في عامي 1942 و1943، أسس الكاتب ثنائي اللغة نخي عبد الله دار نشر "أفكار". وفي عام 1946، أسست مجموعة من الجزائريين (من بينهم فرحات عباس) صحيفة "المساواة"، التي خضعت لاحقًا للرقابة من قبل السلطات الفرنسية. وأسس محفوظ قداش وميموني عبد القادر دار نشر "النهضة"، ثم دار نشر "الرودوسي" (RODCI)، فضلًا عن دار نشر "العلوية"، التي تأسست عام

1924، وإن كانت ضئيلة الأهمية، وغالبًا ما رفضت السلطات الفرنسية نشر كتبها بسبب لغتها العربية.

فكانت شركة هاشيت هي المسؤولة عن نشر وتوزيع الكتاب، وكانت تتمتع باحتكار الناشرين المحليين.

وفي الختام، وعلى ضوء هذا التذكير الموجز، نلاحظ أن عدد الناشرين الجزائريين كان ضئيلاً، لأن السلطات الاستعمارية لم تكن ترى الجزائريين يعملون في مجال النشر (مجال محجوز) ويمارسون الرقابة والسيطرة.

لقد جعل الاستعمار الجزائري بلداً متخلفاً بشكل عام وفي مجال النشر بشكل خاص، بسبب غياب هياكل النشر لتحقيق احتكار حقيقي لتوزيع الكتب الفرنسية بين الجزائريين.

2- طباعة الكتاب 1962-1966:

كانت دار هاشيت تهيمن على سوق الكتب في الجزائر، كما كان الحال خلال الحقبة الاستعمارية. ولم يكن هناك سوى عدد قليل من دور النشر الجزائرية الخاصة، مثل بيكونيه.¹

1-2- تعريف النشر لغة: "النشر خالف الطبع، فنشر الثوب ونحوه ينشره أو نشره بسطه، وانتشر الخبر: إن ذاع، ونشرت الخبر أي أذعته²، وفي تعريف آخر: "نشرت الأرض (بفتح النون) ونُشرت نُشورا: أصابها الربيع فأنبئت، ونشر الشجر: أورد، ونشر الشيء نشرًا: فرقّه، ويُقال نشر الراعي غنمه في المرعى. ونشر الكتاب أو الثوب أو نحوهما: بسطه.. ونشر الكتاب أو الصحيفة: أخرجه مطبوعاً".³

2-2-تعريف النشر اصطلاحاً:

يذكر S. B. Granis أن النّشريّ يعني: "أن تعمّم أو تبعث بين الناس الكلمات والصور التي أنتجتها العقول المبدعة والتي صاغها المحررون وأخرجها الطابعون"⁴ ويضيف: "إذا ما طبق هذا الوصف على الكتب، فإنه يعني سلسلة متتابعة ضخمة من ضروب

النشاط، يمكن لحلقة واحدة منها بمفردها أن تسمى نشراً، وإنما هي كذلك فقط حينما يتحول المخطوط إلى كتاب مطبوع، ثم يوزع على أسواقه المرسومة له، وبذلك تكون عملية النشر كاملة".

الجدول 1: العناوين التي أنتجها الكتاب الجزائريون ونشرت في الجزائر خلال

الفترة الاستعمارية باللغة الفرنسية^{5، 6}

السنة	العناوين	السنة	العناوين	السنة	العناوين	السنة	العناوين
1863	1	1888	-	1913	4	1938	1
1864	1	1889	3	1914	5	1989	3
1865	-	1890	3	1915	1	1940	1
1866	-	1891	5	1916	-	1941	3
1867	-	1892	1	1917	1	1942	2
1878	-	1893	3	1918	-	1943	1
1869	-	1894	3	1919	1	1944	2
1870	-	1895	-	1920	3	1945	4
1871	-	1896	-	1921	-	1946	7
1872	-	1897	1	1922	3	1947	4
1873	1	1898	1	1923	4	1948	8
1874	-	1899	1	1924	3	1949	6
1875	2	1900	2	1925	3	1950	5
1876	-	1901	2	1926	2	1951	5
1877	-	1902	3	1927	3	1952	4

4	1953	-	1928	2	1903	-	1878
3	1954	2	1929	3	1904	-	1879
4	1955	5	1930	1	1905	6	1880
1	1956	3	1931	1	1906	1	1881
2	1957	1	1932	1	1907	3	1882
5	1958	2	1933	3	1908	1	1883
1	1959	3	1934	3	1909	-	1884
1	1960	3	1935	2	1910	-	1885
2	1961	3	1936	-	1911	-	1886
2	1962	2	1937	2	1912	2	1887

في عام 1964، تم إنشاء أول دار نشر Les Editions Nationales Algériennes ثم L'Office de Diffusion du livre من أجل إضعاف هاشيت وأخذ مكانها.

إلا أن ضعف الإنتاج وغياب الكوادر المؤهلة أدى إلى فشل العملية. ولم يُستكمل سوى استحواذ الدولة على شركة هاشيت عام 1966، وما تلاه من تعويضات.

تم تجميع Hachette و ENA و ODL و IMA معًا تحت اسم Société Nationale d'édition et de diffusion (SNED).

تمكنت الدولة لاحقًا من استعادة معظم المطابع: مطبعة كاربونيل والطباعة الحجرية في باب الواد، التي أصبحت الطبعة الشعبية للجيش، تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني؛ ومطبعة بيكونيه في بلكور، التي أصبحت مطبعة المعهد الوطني للتربية. أما المكتبة التي أسسها شارلو، فقد اشتراها أوستاني الصغير.

رسميًا، كان النشر الجزائري قد وُلد للتو. من المهم أن نتذكر أن الجزائر عانت من دمارٍ هائلٍ دام ثماني سنوات، وحُرمت من العمالة الماهرة بسبب الهجرة الجماعية للأوروبيين، كما ورثت اقتصادًا يعتمد بشكل كبير على التصدير نتيجة لـ 130 عامًا من الاستعمار. وهكذا، بدا أن بداية النشر الجزائري كانت قاتمة. لم يُفضِ الاستقلال السياسي، بأي حال من الأحوال، إلى استقلال اقتصادي، ولا سيما لصناعة الفنون التصويرية (الورق، والطباعة، والمؤلفين، إلخ).

3- دور النشر 1966-1980.

يمكن إدراج المنظمات التالية:

✓ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - 1966 المعهد التربوي الوطني (- IPN1) 1962

✓ المطبعة الرسمية (2) 1964

✓ الوكالة الوطنية للنشر والإعلان (1970 - 3 ANEP)

✓ الشركة الوطنية الجزائرية للصحافة (1973-4 ENAP)

✓ مكتب النشر الجامعي

✓ التوثيق الجزائري 1975

✓ الطباعة التجارية 1976

✓ مجمع الفنون الرسومية

1- المرسوم رقم 62-166 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، المنشور في الجريدة

الرسمية، العدد 10 المؤرخ في 5 مارس 1963، ص 263؛

- 2- المرسوم رقم 64-332 المؤرخ في 2 ديسمبر 1964، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد 100 المؤرخ في 8 ديسمبر 1964، ص 1280
- 3- الأمر رقم 67-276 المؤرخ 20 ديسمبر 1967 في الجريدة الرسمية رقم 2 المؤرخة في 5 يناير 1963، ص 11
- 4- الأمر رقم 73-60 المؤرخ في 21 نوفمبر 1973 في الجريدة الرسمية رقم 87 المؤرخة في 4 ديسمبر 1973، 1110
- مع إنشاء هذه الشركات، سعت الجزائر إلى معالجة أزمة النشر التي خلفها الاستعمار الفرنسي. ولكن هل أفضى ذلك إلى سياسة وطنية للكتاب قادرة على سدّ الفراغ وتلبية احتياجات البلاد؟
- للأسف، لم تكن هذه السياسة كافية. وشهادة ميريام بن خير دليل على ذلك.
- يعيش الكتاب الجزائريون في وضع استعماري، حيث يتلقون كل الإبداعات الفكرية من الخارج؛ ويرجع هذا التبعية إلى غياب الترويج حتى على المستوى الوطني، وكذلك إلى عدم كفاية الترجمة.

الجدول 2: العناوين التي أنتجتها شركة SNED-ENAL: 1966-1993⁷

السنة	العناوين	السنة	العناوين	السنة	العناوين	السنة	العناوين
1887	2	1912	2	1937	2	1962	2
1966	13	1974	47	1982	121	1990	114
1967	8	1975	57	1983	156	1991	110
1968	18	1976	54	1984	217	1992	116
1969	19	1977	47	1985	219	1993	96

-	1994	186	1986	34	1978	34	1970
-	1995	68	1987	51	1979	39	1971
-	1996	96	1988	63	1980	33	1972
-	1997	106	1989	110	1981	45	1973

الجدول 3: الأوراق المالية التي أنتجتها وحدة مراقبة الأوراق المالية: 1975-

⁸1999

العناوين	السنة	العناوين	السنة	العناوين	السنة
182	1992-1991	173	1984-1983	41	1976-1975
139	1993-1992	263	1985-1984	36	1977-1976
74	1994-1993	206	1986-1985	40	1978-1977
160	1995-1994	187	1987-1986	110	1979-1978
121	1996-1995	191	1988-1987	130	1980-1979
28	1997-1996	194	1889-1988	76	1981-1980
21	1998-1997	167	1990-1989	104	1982-1981
123	1999-1998	220	1991-1990	195	1983-1982

4. أزمة النشر 1988-1980:

ابتداءً من عام 1980، بدأت الأزمة بشكل عام، وصناعة النشر بشكل خاص، تشعر بها من خلال التضخم وانخفاض قيمة الدينار، وانهيار أسعار النفط العالمية، والبطالة، وإفلاس الشركات الصناعية، وما إلى ذلك.

74/ المجلة الدولية لعلم المكتبات

الدولة التي تعتمد على الواردات في تنميتها، تجد صعوبة متزايدة في التعامل مع هذه الأزمة. فبينما ركز النقاش عام 1962 على الاستعمار باعتباره عائقاً أمام تنمية البلاد، ينصب التركيز اليوم على أزمة حقيقية⁹. ما هي الأسباب التي أثرت على قطاع النشر؟

5- أسباب الأزمة:

5-1- على المستوى الثقافي:

اللغة: استمرت اللغة الفرنسية في لعب دور بارز في الجزائر بسبب إرث الاستعمار وتأثيرها على مجالات التعليم والإدارة والمؤسسات، ونفوذها في قطاعات رئيسية، إضافة لمقاومة جهود تقليصها من طرف "الفئة المفرنسة"، في المقابل قلة النشر باللغة العربية بسبب استمرار الهيمنة الفرنسية في التعليم والإدارة، وضعف تطبيق سياسات "التعريب" الرسمية، وظهور صراع بين اللغتين العربية والفرنسية في مجالات مختلفة، مما أدى إلى تهميش اللغة العربية وجعلها تواجه منافسة شديدة من اللغات الأجنبية والعاميات المحلية، وفقاً لمركز دراسات الوحدة العربية¹⁰

الأمية: إذ بلغت نسبة الأمية حوالي 85% في عام 1962، مدفوعة بسياسة التجهيل الاستعمارية.

القراءة: تراجع معدل القراءة بشكل كبير في الجزائر بعد الاستقلال مقارنة بمرحلة ما قبل الاستعمار، ووصل إلى مستويات متدنية للغاية. فقد شهدت البلاد تدميراً للبنية التحتية التعليمية، مما أدى إلى انخفاض كبير في عدد المتعلمين والقراء، وتركيز الجهود على إعادة بناء البنية التحتية الاقتصادية للبلاد، بدلاً من الاستثمار في قطاع التعليم والثقافة. وضعف الاهتمام بالثقافة والقراءة بسبب ما سبق ذكره.

5-2- على المستوى التنظيمي:

- إعادة هيكلة الشركة:

قامت السلطات العامة بإعادة هيكلة شركة SNED إلى أربع شركات في عام 1982، على الرغم من حقيقة أنها كانت أكثر حداثة وأصغر سنا وأكثر كفاءة. لكن بسبب الأزمة الاقتصادية وقلة الامكانيات وعدم التحكم في التقنيات وفي إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تم تقسيمها إلى أربعة مؤسسات حسب التخصص:

1- شركة الكتاب الوطنية ENAL

2- شركة توزيع الصحف الوطنية ENAMER

3- شركة الفنون الرسومية الوطنية ENAP

4- الشركة الوطنية للمستلزمات التربوية والثقافية ENAFEC

لكن بسبب الأزمات المالية التي عاشها البلد وانخفاض قيمة الدولار وبالتالي نقص في الإمكانيات المادية للمؤسسات، ونقص مستوى التأهيل والعجز الكبير في المستخدمين المأطرين لم تحقق نتائج مرضية.

• نهاية الاحتكار 1988:

ابتداءً من عام 1990، وضعت السلطات العامة حداً للعديد من حلول القوائم؛ وقد سمحت هذه الإصلاحات للقطاع الخاص بالظهور بقوة من أجل اللحاق بالركب.

3-5- على المستوى التحريري : صعوبات المعدات، يتألف إرث عام 1962 من شركات متوسطة الحجم استولى عليها طاقم عمل مؤهل إلى حد ما من السنوات الأولى للاستقلال.

- الصعوبات التقنية

لا يمكن إنجاز هذه المهمة إلا بوجود عدد كافٍ من الموظفين ذوي الأساس المهني المتين، وهو ما لا يتوفر في شركاتنا. أما في ما يتعلق بتحرير المخطوطات، فالواقع مختلف تمامًا؛ إذ تستغرق العملية من ستة أشهر إلى خمس سنوات.

- عدم وجود تدريب للمحررين.

هل يوجد ناشر جزائري متخصص في النشر؟ كم عددهم منذ عام 1962 حتى اليوم؟

- ماليا: كان لانخفاض قيمة الدينار تأثير كبير ومباشر على تكاليف التصنيع، وحتى تكاليف الاستيراد.

65- الوضع الحالي للنشر

5- عواقب نهاية الاحتكار

لا يوجد في الجزائر تراثٌ للنشر. وحتى يومنا هذا، لا يزال النشر يشق طريقه: فمنذ عام 1989، لم يعد احتكار الدولة الجزائرية للنشر في قطاعي الصحافة والكتاب قائمًا.

يُترك الناشر الجزائري دون دعم، أو بالأحرى، محرومًا من أهم موارده: الضريبة العامة على الملكية الصناعية، والإعفاءات الضريبية، والدعم. يُترك لشأنه الخاص بعد انسحاب الدولة، حيث يبدو أن الأولوية تُعطى للغذاء وبيع الكماليات الأخرى.

بين عامي 1988 و1997، تدهور وضع ناشرينا؛ وسجل النشر منذ عام 1980 كارثي: عجز في الميزانية، وتغيب، وأجور غير مدفوعة، وانخفاض الإنتاج، وتأخير في التسليم، وارتفاع أسعار الكتب. كل هذا دفعنا إلى أزمة. الإحصاءات لا

تعكس الواقع، بل هي خاطئة، ولا تقدم سوى صورة متجزأة عن حسن سير عمل دور النشر.

الناشرون لا ينشرون أي شيء تقريباً، والمطابع تتجه إلى الإعلان، والمكتبات الجزائرية تقدم صورة كارثية.

يُعاقب القطاع الخاص أيضاً بغياب سيطرته على سلسلة النشر، إذ يخضع لمطالب القطاع العام، والمصرفي، ووسائل الإعلام، والمطابع. يبدو أن الوضع المالي هو سبب الخلل؛ ما لم يخسروا، يبدو أن الجميع عادوا إلى نقطة البداية.

الدولة التي يجب أن تبرر شرعيتها، تكتفي بإصدار قوانين لا تمت بصلة لواقع البلاد. اختفت المدرسة الوطنية للإدارة (ENAL)، والمدرسة الوطنية للإدارة العامة (ENAP)، والمدرسة الوطنية للإدارة (ENAMEC) من المشهد، بينما مكتب الأشغال العامة (OPU)...

6- تطور الناشرين الخاصين والصعوبات التي يواجهونها¹¹:

من حيث المبدأ، جاء القطاع الخاص في الوقت المناسب لملء الفراغ، واستبدال القطاع الحكومي، وتخفيف بعض أعبائه في تعزيز النشر.

في نهاية الاحتكار تم إنشاء جمعيتين، الأولى مغربية بنينية تأسست سنة 1989 وهي جمعية الناشرين المغاربة، والثانية أنشئت سنة 1989 وهي جمعية الناشرين الجزائريين بهدف توعية السلطات، ولكن للأسف لم يتم إلى يومنا هذا القيام بأي شيء بناء.

واجه الناشرون الخاصون صعوبات في الحصول على معدات الطباعة وقطع الغيار، وما إلى ذلك، وفي تحمل النفقات (ضريبة القيمة المضافة). وهذه

تكاليف لا تطاق، مما يؤثر بشكل مباشر على سعر الكتاب ويفرض عقوبات على الناشر والقارئ.

يوجد في الجزائر حاليا أكثر من 150 دار نشر، ولكن من وجهة نظر تحريرية حقيقية، لا يمكن اعتبار سوى جزء صغير منها ناشرا.

يعتمد قطاع النشر في الجزائر، سواء كان حكوميا أو خاصا، على الاستيراد؛ وبصرف النظر عن هذا، لا توجد أفكار، لأن الناشرين الآخرين راضون عن الوضع: "كتبي تباع بشكل جيد في الجزائر"، كما يقول مدير دار نشر القصة. يسعى كل من القطاعين الخاص والعام إلى الربح من خلال الاستيراد. ويتجلى هذا بوضوح في تخلي معظم المستوردين عن الكتب، واستبدالها بمنتجات أكثر طلبا (كالأدوية والأغذية).

7- الحلول الممكنة لتحسين تطوير النشر في الجزائر

لابد من دراسة سوق النشر في ظل التغيرات الحديثة كعملية الرقمنة والتسويق عبر مواقع الويب والدخول إلى سوق المنافسة مع شركات ضخمة، ولابد من إطار تنظيمي وقانوني: كتحديد الناشر الذي يقوم بالتحرير (تدقيق وتنقيح النص)، الانتاج (الصناعة المادية للوعاء الفكري بالاعتماد على مصمم محترف)، والبيع: عبر طرق مختلفة، ولابد أن يكون على دراية كافية بسوق الكتاب والمنافسين، وعلى معرفة بفنون الدعاية والتسويق. وأن يحترم أخلاقيات هذه المهنة. فهناك فرق كبير بين بائع الكتب والناشر العلمي المخول لصناعة النشر بأهدافه المرجوة.

هذه الصناعة الت تأخذ بعدين مختلفين: الأول فكري: حيث يعتبر الكتاب منتجا ثقافيا يسهم في التقدم الفكري(الناشر العلمي)، أما الثاني فهو تجاري: (البائع) كونه سلعة تخضع لقوانين السوق وتقلباتها، على هذا الأساس يمارس الناشر مهنته وفق ثلاث وظائف: الأولى فكرية ترتبط بالبعد العلمي الثقافي، والثانية تجارية، أما الثالثة فتقنية تجمع بين البعدين معا، لأن الناشر يعد وسيطا بين جميع العناصر الفاعلة في صناعة الكتاب بدء من انتقاء أعمال المؤلفين والمبدعين وصولا إلى تجار الكتب ثم القراء¹².

- الإبداع: من خلال تشجيع الكُتّاب، لا سيما من خلال حماية حقوق المؤلف، ومنح الجوائز، وتكثيف تنظيم الندوات والمؤتمرات لفائدة الكُتّاب. وتعزيز اتحاد الكُتّاب الجزائريين بتزويدهم بالموارد البشرية والمادية اللازمة لتشجيعهم على إنتاج أعمال مطبوعة بشكل متجدد.

- النشر والطباعة والتوزيع: ومن الضروري إنشاء هيئة مركزية للتعامل مع التنسيق الذي يجمع كل الناشرين من أجل تحسين مهاراتهم وكفاءتهم المهنية، كما أن تدريب الناشرين وكذلك الموظفين أمر إلزامي، ولا يمنح السجل التجاري أو الوظيفة في مجال النشر إلا لشخص مؤهل.

8- الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الجزائر لا تزال تفتقر إلى سياسة وطنية متماسكة للكتاب. فعلى الرغم من الثراء الثقافي للبلاد، لا يزال قطاع النشر يعاني من ضعف البنية التحتية، وضعف التنسيق، والاعتماد على الواردات. وتدعو الدراسة إلى

تجديد دور الدولة - ليس كمتحكم احتكاري، بل كجهة ميسرة تضمن أن تصبح الكتب أدوات تعليمية وثقافية في متناول جميع الجزائريين.

كما أظهرت هذه الدراسة عدم وجود سياسة وطنية للكتاب بل وجود رغبة في تنفيذها، باعتبارها محاولة لجعل الكتب متاحة للجمهور كوسيلة تعليمية وإعلامية.

ونكرر أنه يجب أن يكون هناك مجلس وطني للكتاب يتولى إدارة النشر، ويتم إنشاؤه من قبل السلطة الوطنية تحت إشراف الرئاسة وليس وزارة الثقافة. التوصيات والآفاق: يؤكد الكاتب أن إنعاش قطاع النشر يتطلب:

• دعم المؤلفين والإنتاج الفكري من خلال المنح والجوائز والتدريب.

• إنشاء هيئة تنسيق مركزية للنشر والطباعة والتوزيع.

• تدريب مهني للمحررين والناشرين.

• إنشاء مجلس وطني للكتاب تحت رئاسة الجمهورية، بدلاً من وزارة الثقافة، لضمان الإشراف الاستراتيجي.

المراجع:

1. ابن منظور ابن مكرم، لسان العرب، تح. عبد الله علي الكبير، محمد حسب الله، هاشم الشاذلي، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1979.
2. استراتيجيات ورهانات اقتصاديات النشر في الجزائر، لعرايش فاطمة الزهراء، غوار عفيف، مجلة الحوار الثقافي، مج. 13، ع. 2، 2024
3. تاريخ ونموذج النشر في المغرب العربي: الجزائر. باريس. 1990
4. جرانيس، ساندلرب، تر. حبيب سلامة، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1969.

5. الجزائر عشية حرب التحرير: 1919-1954، الجزائر: المطبعة الوطنية، 1991.-
باشي غانية.- فهرس الأعمال المدخلة إلى مكتبة الجامعة والمنشورة قبل عام
1952.-الجزائر، 1992.
6. ديجو، جان، قاموس المؤلفين المغاربة: 1880-1982.- الجزائر: كارثالا، 1984.
7. صناعة النشر العلمي في الجزائر: دراسة تشخيصية (الصعوبات والحلول)، بن
فردية علي، مبارك شريف خليل، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث
الإنسانية، مج.7، ع.6، 2022
8. صناعة النشر في الجزائر: الواقع والتحديات، رشيد قزام، مجلة علم المكتبات،
مج.13، ع 1، 2021.
9. كتالوج O.P.U العام 1975-1993.
10. كتالوج SNED-ENAL العام: 1966-1986.
11. مشكلات وصعوبات صناعة النشر العلمي في الجزائر والحلول المقترحة،
الزهرة بن ندير، عمر حجاج، مجلّة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية،
مج.7، ع.6، 2022.

الهوامش:

- ¹ خالد عزب، رؤى وتحليلات حركة النشر في الجزائر.. قراءة تحليلية، تم النشر بتاريخ 2022/03/19،
تم الاطلاع بتاريخ 2025/11/21، على الرابط: <https://www.alquds.co.uk>
- ² ابن منظور ابن مكرم، لسان العرب، تج. عبد الله علي الكبير، محمد حسب الله، هاشم الشاذلي،
القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1979، ص.64-65
- ³ المرجع نفسه، ص.69
- ⁴ جرانيس، ساندلرب، تر. حبيب سلامة، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1969، ص.4-5
- ⁵ الجزائر عشية حرب التحرير: 1919-1954، الجزائر: المطبعة الوطنية، 1991.-باشي غانية.- فهرس
الأعمال المدخلة إلى مكتبة الجامعة والمنشورة قبل عام 1952.-الجزائر، 1992، ص. 15
- ⁶ -ديجو، جان، قاموس المؤلفين المغاربة: 1880-1982.- الجزائر: كارثالا، 1984.

- ⁷ - كتالوج SNED-ENAL العام: 1966-1986، اللهم، رباح - تاريخ ونموذج النشر في المغرب العربي: الجزائر. باريس. 1990 ، ص 46
- ⁸ - كتالوج O.P.U العام 1975-1993. - اللهم، رباح: المصدر نفسه، المجلة الدولية لعلم المكتبات، ص 47.
- ⁹ مشكلات وصعوبات صناعة النشر العلمي في الجزائر والحلول المقترحة، الزهرة بن ندير، عمر حجاج، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مج 7، ع 6، 2022، ص 29.
- ¹⁰ بوجمعة وعي، أزمة اللغة العربية: الأسباب، المظاهر وسبل التجاوز ، <https://caus.org.lb> ، 2022/01/25، تاريخ الاطلاع 2025/11/21
- ¹¹ صناعة النشر في الجزائر: الواقع والتحديات، رشيد قزام، مجلة علم المكتبات، مج 13، ع 1، 2021، ص 41.
- ¹² صناعة النشر في الجزائر: الواقع والتحديات، رشيد قزام، مجلة علم المكتبات، مج 13، ع 1، 2021، ص 5.